الثورة
www.althawranews.net
الجمعة 9 ربيع الأول 1435هـ 10 يناير 2014م العدد 17949
Friday : 9 Rabea Awal 1435 - 10 January - Jssue No. 17949

اللجنة الرئاسية تلتقي ممثلي قبائل دهم

مناقشة أسباب التوتر والضمانات بإنهاء المواجهات في الجوف

الجوف/ سبأ

التقت اللجنة الرئاسية المكلفة بحل النزاع والتوتر في محافظة الجوف أمس برئاسة مساعد وزير الدفاع اللواء الركن عوض بن فريد ، بممثلين من قبائل دهم.

وفي اللقاء الذي عقد في منطقة اليتمة بمديرية خب الشعف بحضور محافظ الجوف محمد سالم بن عبود ـ تم مناقشة آلية وقف اطلاق النار وفتح الطرقات في جميع نقاط النزاع وتقديم الضمانات الكفيلة بإزالة وإنهاء كافة مظاهر التوتر ومسبباته في المحافظة.

واكد رئيس اللجنة على ضرورة حضور المندوبين من جميع الأطراف المتنازعة والاتفاق على آليه موحدة لتنفيذ التوجيهات الرئاسية الخاصة بإزالة وانهاء جميع مظاهر التوتر في المحافظة وفتح الطرقات ووقف اطلاق النار وحقن الدماء وتسليم جميع المواقع المستحدثة الى وحدات القوات المسلحة والأمن.

فيما أوضح الوكيل المساعد لمحافظة الجوف – عضو اللجنة خالد محمد هضبان بأنه تجري حالياً مفاوضات ومساع لحضور مندوبين من الحوثيين لمناقشة آلية لإنهاء المواجهات ومسببات التوتر في جميع المناطق وتقديم الضمانات الكفيلة بتنفيذ ذلك.

حضر اللقاء مدير عام شرطة محافظة الجوف العميد محمد أحمد العديني وأعضاء اللجنة الرئاسية وعدد من المشايخ والشخصيات الاجتماعية.

الجدير بالذكر أن اللجنة الرئاسية تضم إلى جانب اللواء عوض بن فريد كلاً من محافظ الجوف محمد سالم بن عبود ووكيل المحافظة خالد هضبان والعميد الركن عبدالوهاب قعشم قائد اللواء 101 مشاة والعميد الركن عادل القميري قائد محور الجوف والعميد محمد احمد العديني مدير عام شرطة محافظة الجوف والشيخ محمد درعان والشيخ يحيى الدغسي.

كلفته 12.5 مليون دولار

وزير الزراعة يدعو إلى تنفيذ مشروعي سد حناد بأبين

الثورة/ خاص

دعا فريد أحمد مجور – وزير الزراعة والري قيادة محافظة أبين والسلطة المحلية بمديرية أحور إلى ضرورة تقديم التسهيلات اللازمة لتنفيذ مشروعي سد حناد بدون أي عثرات حيث يعمل المشروعان على تقليل الانجرافات للتربة الزراعية وإعادة مجرى الوادي إلى وضعه الطبيعي كما يسهم المشروعان بتوفير مياه للتوزيع العادل للمزارعين بحسب حقوق المياه وتغذية الخزان الجوفي مع ضمان استمرارية ديمومتها للعملية الزراعية وكذا تطوير إنتاجية المناطق الزراعية الواقعة في إطار دلتا وادي أحور وبالتالي يؤدي الى نتيجة تحسين مستوى الدخل المعيشي للمزارعين في تلك المناطق .

وقد قامت اللجنة المكلفة من وزارة الزراعة والري برئاسة المهندس عبدالواحد الحمدي – وكيل وزارة الزراعة والري والمهندس خالد محمد مقبل الصلوي – مدير عام البرنامج الوطني للري بمعية أعضاء اللجنة والمدير التنفيذي للوحدة الحقلية للبرنامج الوطني للري بوادي أحور المهندس أنور عبدالكريم عبدالصمد وبحضور الأخ / يسلم شبيع بوست مدير عام مديرية أحور – رئيس المجلس المحلي بتسليم مواقع الاعمال في وادي أحور للمقاول رئيس مجلس إدارة شركة علي محمد الوادعي للمقاولات المعمارية والإنشائية بموجب عقد اتفاق لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل القناة الرئيسية اليسرى لسد حناد – وادي أحور محافظة أبين .

وفي الوقت نفسه تم تسليم الموقع الثاني للمقاول مدير عام شركة الحديقي للمقاولات المحدودة بموجب عقد اتفاق لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل سد حناد والذي تضرر من سيول عام مارس 1982م .

إلى ذلك بلغ إجمالي تكلفة الاستثمار للمشروعين اثني عشر مليوناً وخمسمائة ألف دولار.

ويتضمن تنفيذ المشروعين إعادة تأهيل قناة حناد اليمنى بطول 4,5 كم وإعادة تأهيل قناة حناد اليسرى بطول 6,7كم إلى جانب بناء منشأتي تحكم رئيسيتين للقناة اليسرى وإعادة تأهيل منشأة التحكم الرئيسية للقناة اليمنى مع عدد 12 بوابة تحكم للقنوات الرئيسية مع مصفيات الرواسب وسيشمل المشروعان بناء نواظم ومنشأة تحويلية في القنوات الرئيسية لأراضي المزارعين يصل عددها إلى 43 منشأة.

ويهدف المشروعان اللذان سيتم تنفيذهما خلال عام ونصف والممولان من هيئة التنمية الدولية IDA بنسبة 77% والحكومة اليمنية بنسبة 23% ، الى تعزيز دور السد في خدمة التنمية الزراعية في دلتا وادي أحور م/أبين حيث يستفيد من المشروع أكثر من 1239 مزارعاً كما يغطي المشروع أكثر من 8433 فداناً من المساحات الزراعية التي حرمت خلال العقود الماضية هذا الأمر سيسهم في تطوير إنتاجية المحاصيل الغذائية المختلفة التي يشتهر بزراعتها وادي أحور مع تعزيز جهود التنمية الزراعية في أبين خاصة أن وادي أحور من الأودية الزراعية الخصبة التي تمتاز بزراعة محاصيل القطن والسمسم والحبحب والشمام والبصل والطماطم الى جانب إدخال التنوع المحصولي مؤخرا من خلال تنفيذ برنامج المشاهدات الزراعية وهو احد مكونات البرنامج الوطني للري .

محافظ ذمار يؤكد الاهتمام بتحسين أوضاع المرأة وتمكينها سياسيا

ذمار / سبأ

أكد محافظ ذمار يحيى العمري اهتمام السلطة المحلية بتحسين أوضاع المرأة وتنمية قدراتها وتمكينها سياسيا باعتبارها نصف المجتمع وشريكة الرجل في البناء والتنمية والتحولات الوطنية .

وأوضح المحافظ خلال لقائه أمس بذمار ممثلات تحالف مناصرة حقوق المرأة سياسيا أن السلطة المحلية عملت على إقرار الكثير من الترشيحات القيادية في معظم المكاتب التنفيذية للعناصر النسوية المؤهلة وأن قرار تعيين القيادات العليا في المكاتب التنفيذية مرتبط بالجانب المركزي والوزارات بالتنسيق مع قيادة المحافظة ولن تتوانى السلطة المحلية في اتخاذ القرارات المناسبة لتمكين المرأة المؤهلة والمقتدرة في أي منصب.

وذكر ان قيادة المحافظة حاليا بصدد ترشيح إحدى نساء المحافظة لمنصب وكيل للمحافظة للمرة الأولى تأكيدا على وضع المرأة المتميز بالمحافظة .

وتطرق العمري خلال حديثه إلى قضايا المرأة والظروف الاجتماعية المحيطة بها في المحافظة وأهمية مساعدة مساعدة الجهود الرسمية في تنمية المرأة وتحسين أوضاعها.

وقال: هناك مزايدة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة أو التحرش الجنسي أو تزويج القاصرات في نطاق المحافظة وهذه صورة مغلوطة كون المرأة في المجتمع المحلي تعيش في بيئة محافظة لديها تقاليد عريقة لا تهضم حقها أو تمارس العنف ضدها أو تجبرها على الزواج المبكر ولن يقبل أحد تزويج أبنته في سن الطفولة.

وشهد اللقاء الذي حضره أعضاء الهيئة الادارية للمجلس المحلي بالمحافظة ووكيل المحافظة محمود الجبين وعدد من مدراء عموم المكاتب التنفيذية ومدراء عموم بعض المديريات والقيادات النسوية في المحافظة , مداخلات ونقاش المستفيض حول مهمة تحالف مناصرة المرأة والمحافظات التي يستهدفها في إطار مرحلتين ضمن مخرجات الحوار الوطني .

ويتكون تحالف مناصرة قضايا المرأة سياسيا من مجموعة من الناشطات الحزبيات والمستقلات والعاملات في القطاع الحكومي والخاص ومنظمة متطوعون من اجل حقوق النساء إضافة إلى مجلس سيدات الاعمال.

في جوانب مناصرة المرأة

حملة توعية للتعريف بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني

صنعاء / سبأ

تبدأ الاثنين القادم حملة توعوية للتعريف بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني فيما يتعلق بالمرأة ينفذها تحالف مناصرة حقوق المرأة سياسياً.

وأوضح بلاغ صحفي صدر أمس عن تحالف مناصرة حقوق المرأة سياسياً تلقته "سبأ" أن هذه الحملة تهدف إلى التعريف والتوعية بالقضايا النسوية التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني الشامل ورفع الوعي فيما يخص مطالب وحقوق النساء السياسية والصحية والتعليمية وتشجيع النساء على المشاركة في العملية الانتخابية القادمة من قيد وتسجيل والمشاركة في عملية الاستفتاء .

وبحسب البيان فإن الحملة ستبدأ بالنزول الميداني إلى محافظة المحويت وسيشمل النزول محافظات الأمانة وعدن ولحج وصنعاء وتعز وإب والمكلا وسيئون والحديدة وذمار لتحفيز ورفع وتوسيع قاعدة المناصرة لدى النساء.

يشار إلى أن التحالف يضم مجموعة من الناشطات الحزبيات والمستقلات والعاملات في القطاع الحكومي والخاص ويتكون من اللجنة الوطنية للمرأة وإئتلاف معاً لإشراك المرأة سياسياً (أمل) وشبكة النساء المستقلات (فوز) ومتطوعون من أجل حقوق النساء ومجلس سيدات الأعمال.

تركيا تستعد لترميم المعالم الأثرية بتعز وإب

تعز - سبأ

ناقش وكيل محافظة تعز للشؤون الفنية والبيئة المهندس عبد القادر حاتم أمس مع رئيس مكتب (تيكا) لتنسيق البرامج التركية و وكالة التعاون والتنسيق التركية الدولية الدكتور فاروق بوزكوز باليمن إمكانات التعاون في ترميم المعالم الإسلامية بالمحافظة بما فيها قبة الحسينية .

وفي اللقاء الذي حضره مدير عام الآثار بوزارة الثقافة أحمد الروضي ,ومدير مكتب هيئة الآثار بالمحافظة بشرى الخليدي تم استعراض مشاريع التعاون الممكنة بين المحافظة ووكالة التعاون والتنسيق التركية الدولية في ما يخص الاهتمام بالموروث الثقافي والتاريخي لمحافظة تعز باعتبارها عاصمة للثقافة لليمن وزاخرة بالآثار والمعالم التاريخية الجديرة بالاهتمام والحفاظ عليها.

وأكد رئيس مكتب (تيكا) التركية الدكتور فاروق بوزكو حرص تركيا على مساعدة اليمن في الحفاظ على آثاره الإسلامية ,موضحا أن زيارته لمدينة تعز تعتبر زيارة استطلاعية للمناطق الأثرية من ضمنها قبة الحسينية التي تنوي (تيكا) التدخل والمساعدة لإعادة ترميمها.

كما ناقش وكيل محافظة إب المساعد علي محمد الزنم أمس مع رئيس مكتب "تيكا" لتنسيق البرامج التركية ووكالة التعاون والتنسيق الدولية التركية الدكتور فاروق بوزكوز باليمن المواضيع المتصلة بترميم بعض المناطق الأثرية بالمحافظة وادراجها ضمن مشاريع مكتب تيكا للترميم .

وتفقد الزنم ومعه الدكتور فاروق بوزكوز وفريق فني من وزارة الثقافة برئاسة مدير عام الآثار والمتاحف والمدن التاريخية بالوزارة أحمد سعد الروحني قلعة سماره وبعض المواقع الأثرية بالمحافظة .

مجلس النواب يستمع إلى تقرير لجنة دراسة مشاريع الموازنات العامة

اللجنة البرلمانية تؤكد أهمية ارتباط مؤشرات الموازنات بأولويات وحاجات المجتمع في التنمية وتحقيق الاستقرار

توفير التمويل اللازم لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني والبحث عن دعم خارجي من المانحين

صنعاء/سبأ

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ محمد سالم الشدادي إلى جانب من تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2014م بحضور وزراء المالية صخر أحمد الوجيه والتخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي وشؤون مجلس النواب والشورى رشاد الرصاص وعدد من المسؤولين المختصين في الحكومة.

وتطرقت اللجنة البرلمانية في تقريرها إلى أن الموازنات العامة الأداة الرئيسية التي تمكن الحكومات في بلدان العالم المختلفة من ترجمة رغبات واحتياجات المجتمع وأولوياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وباعتبار الموازنات البرنامج المالي السنوي للخطة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

وأشارت إلى أهمية أن ترتبط مؤشراتها وأرقامها بعلاقة وثيقة بأولويات وحاجات المجتمع في النمو والتنمية ، وتحقيق الاستقرار ، وزيادة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتوزيع العادل للدخل والثروة .

وعرضت اللجنة جملة من الملاحظات أشارت فيها إلى أنه رغم تأخر الحكومة في تقديم مشاريع الموازنات العامة 2014م عن الموعد المحدد دستورياً ، ورغم الوقت الطويل الذي كان متاحاً أمام الحكومة لإعداد مشاريع الموازنات العامة وصياغة بيانها المالي ..إلا أن اللجنة لاحظت أن مجمل ما ورد في البيان المالي لمشاريع موازنات 2014م لا يختلف كثيراً عن البيان المالي لموازنات 2013م ، باستثناء التغيير في الأرقام والمؤشرات وبعض السياسات والإجراءات .

وأفادت اللجنة أن البيان المالي خلا من أي مؤشرات عن الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والدولية للعام 2013م ،والتوقعات للعام 2014م ، لما لذلك من ارتباط وثيق بالاقتصاد الوطني الذي يتسم بالانفتاح ، والاعتماد الكبير على العالم الخارجي ،فيما يخص الصادرات السلعية ،وخاصة النفط ، وكذا واردات البلاد وتحويلات المغتربين والمساعدات التنموية .

ورغم أن الحكومة قدمت عرضاً موجزاً للأوضاع الاقتصادية الإقليمية والدولية في سياق ردها على أسئلة واستفسارات اللجنة .. إلا أن اللجنة لاحظت أن ذلك العرض اقتصر على تأثيرات تلك الأوضاع في جانب النفط ، وتحويلات المغتربين ، وأهمل بقية المتغيرات الأخرى الإقليمية والدولية ذات الأثر الكبير والمباشر على الاقتصاد الوطني ، ومن تلك المتغيرات ما يتعلق بتوقعات أسعار الغذاء والواردات الأخرى الأساسية التي تعتمد عليها اليمن بصورة كبيرة، وكذا فيما يخص التأثيرات المحتملة لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وطبيعة التحديات والمكاسب والفرص التي ستعود على الاقتصاد الوطني .

ولاحظت اللجنة البرلمانية باستغراب تجاهل البيان المالي للعام 2014م الإشارة من قريب أو بعيد لأبرز فعالية تشهدها اليمن على الإطلاق والمتمثلة في الحوار الوطني الشامل الذي أوشكت أعماله على الانتهاء ، وما يعنيه ذلك من شروع البلد في تطبيق وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني خلال العام الجاري 2014م ، والذي كان يتوجب على الحكومة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد تقديرات مشاريع الموازنات ، وأن تحيط المجلس بأن تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل تتطلب توفير التمويل اللازم ، وهو ما ستعمل عليه الحكومة خلال العام 2014م والأعوام التالية ، من خلال البحث عن دعم خارجي من المانحين .

ولفتت اللجنة البرلمانية إلى أن البيان المالي تجاهل مشكلة العودة الكبيرة للمغتربين اليمنيين من المملكة العربية السعودية ، والذي كان يتوجب على الحكومة أن تبرز حجم وأبعاد المشكلة في جوانبها المختلفة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والإنسانية ، والحلول والمعالجات التي قامت بها إزاء هذه الشريحة من المجتمع التي مثلت تحويلاتها المالية رافداً للاقتصاد الوطني.

كما اسهمت تلك التحويلات في إعالة أعداد كبيرة من الأسر في المجتمع.

وقالت اللجنة البرلمانية كان يتوجب على الحكومة عرض نتائج ما قامت به من تواصل مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية لضمان عدم ضياع حقوقهم ، وقد تبين للجنة من خلال ردود الجانب الحكومي على استفساراتها أن عدد العائدين حتى 31/12/2013م قد بلغ (133,844) شخصاً ، وأنه قد تم توريد ما يقارب (650) مليون ريال إلى حساب خاص في البنك المركزي ، وذلك من القسط الذي تم خصمه على الموظفين ، واعتماد عشرة ملايين من قبل الحكومة ، وتشكيل لجان ميدانية في المنافذ البرية لاستقبالهم ..

كما تضمن رد الحكومة الإشارة إلى التنسيق لسفر وفد حكومي للتباحث مع الأشقاء في المملكة ، لإعادة استيعاب العمالة المدربة ذات الخبرة والكفاءة، وبما يكفل تصحيح أوضاعها وفقاً لقوانين وأنظمة العمل السعودية ..إلا أن اللجنة ترى أن ما قامت به الحكومة لا يتناسب مع حجم المشكلة، والأضرار التي لحقت بالمغتربين ولن يجبر ضررهم في الأجل المنظور ، في الوقت الذي هم فيه بأمس الحاجة لمد يد العون وبصورة عاجلة.

وأشارت اللجنة إلى أنها لم تجد في ردود الحكومة أي إجابة على تساؤلها حول ما تم صرفه من القسط المخصوم على الموظفين وأعداد المستفيدين.

منوهة إلى أن الحكومة أكدت في سياق حديثها عن التطورات السلبية من البيان المالي، استمرار تدهور الأوضاع الأمنية ، والتي شكلت بحسب البيان المالي قيداً حقيقيا على حدوث أي تحسن ملموس في مختلف الجوانب ،وفقدان جزء كبير من موارد الدولة من النفط الخام والغاز ..فضلاً عن التكاليف الباهظة في إصلاح أبراج الكهرباء وخطوط النقل نتيجة الاعتداءات المتكررة عليها ، وتدني مستوى أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وضعف الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

وبحسب البيان فإن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية قد أثر أيضاً على عدم تحسن وتوسع الأوعية الإيرادية ، وعلى خلق فرص عمل جديدة ، وبالتالي استمرار الفقر عند مستوياته المرتفعة السابقة ، هذا إلى جانب الصعوبات التي أثرت على قدرة الدولة في تحصيل مواردها المستحقة ، وعدم القدرة على تنفيذ خططها ومشاريعها الإنمائية.

وأفادت اللجنة أنه رغم الشفافية العالية التي أبدتها الحكومة في عرض التحدي الأمني وانعكاساته السلبية على مجمل الأوضاع .. إلا أن اللجنة لم تجد في البيان المالي أي تصور لطبيعة السياسات والإجراءات التي ستقوم بها الحكومة خلال 2014م ، لمعالجة مثل هذا التحدي الكبير ، رغم الأهمية النسبية التي يحظى بها الإنفاق العام على الدفاع والأمن من إجمالي نفقات الموازنة العامة .

ولفتت إلى أن ذلك لم ينعكس على تحقيق الأمن والاستقرار ..بل شهد عام 2013م تنامي الاختلالات الأمنية ، وارتفاع معدل الجريمة ، وتزايد ظاهرة الاختطاف ، والتقطعات ، والاغتيالات ، والتفجيرات الإرهابية التي طالت المنشآت السيادية والاقتصادية.

وترى اللجنة أن الوضع الأمني سيستمر في التدهور ما لم يقف الأخ /رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ومعه الحكومة مجتمعة وبكل جدية أمام هذا التحدي الخطير الذي يواجه الدولة والمجتمع .

ولاحظت اللجنة البرلمانية في تقريرها الى أن البيان المالي 2014م قد ركز بصورة رئيسية على البعد المتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أشار البيان المالي إلى أن مشاريع الموازنات لعام 2014م تعبر بكل وضوح وشفافية عن أهداف وأولويات وسياسات الحكومة التي تستهدف تحقيق وضع اقتصادي مستقر وكان المفروض أن يكون البعد الاجتماعي حاضراً بجوانبه المختلفة ، لاسيما في ظل تزايد مشاكل الفقر والبطالة والجريمة ، وكذا تزايد أعداد المتضررين من الصراعات السياسية التي حدثت ولازالت تحدث في البلاد .

ولفتت إلى أن البيان المالي أبرز بشكل واضح وشفاف عدداً من التحديات الخطيرة التي ترى اللجنة أنها تهدد وضع المالية العامة ، وتعرض الاستقرار النسبي الذي تحقق منذ البدء بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في العام 1995م.

ومن تلك التحديات التي أبرزها البيان بلوغ عجز الموازنة العامة للدولة مستويات غير آمنة، وتفاقم مشكلة الدين العام الداخلي على نحو خطير، بلغت نسبته إلى إجمالي الموارد الذاتية في نهاية سبتمبر 2013م (120%) وسترتفع النسبة إلى (122%) خلال العام 2014م، بما يتجاوز الحد الآمن لمستوى الدين العام الداخلي المتعارف عليه دولياً في حدود الـ 100%.

وترى اللجنة أنه على الرغم من أن هذه التحديات وعلى رأسها عجز الموازنة العامة ، والدين العام الداخلي أصبحت ماثلة للعيان، وتنذر بالعديد من المخاطر ، التي تهدد استقرار الدولة والمجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً .. إلا أن الحكومة اكتفت بعرضها في البيان كتحديات ومخاطر دون أن تلزم نفسها بأي معالجات أو حلول لكبح جماح هذه التحديات .

ولاحظت اللجنة أن البيان المالي توقع في جانب النمو الاقتصادي ، أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل (5,1%) خلال العام 2014م ،وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بمعدل (5%) .

كما رأت اللجنة أن معدلات النمو المشار إليها غير واقعية في ظل إقرار الحكومة بتدني حجم الاستثمارات الخاصة والعامة، وعدم وجود مؤشرات لتحسن بيئة الاستثمار، واستمرار مشاكل الأمن والطاقة الكهربائية، يضاف إلى ذلك ما لاحظته اللجنة في البيان المالي 2014م من عدم وجود رؤية واضحة، وسياسات وإجراءات محددة، لبلوغ معدل النمو الاقتصادي المستهدف في العام 2014م، ومع ذلك تؤكد اللجنة على أهمية أن تبذل الحكومة قصارى جهدها لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والتي تعد شرطاً أساسياً لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتوفير فرص العمل للحد من البطالة وتنامي الفقر، والتي تشكل تحديات حقيقية أمام الاستقرار السياسي والاجتماعي .

وأشارت اللجنة أن التضخم في البيان المالي توقع اتجاه معدل أسعار المستهلك إلى الانخفاض من (9%) عام 2013م إلى (8,5%) عام 2014م ، ورغم أهمية توجه الحكومة للسيطرة على معدل التضخم ، وخفضه خلال العام 2014م ، بحوالي نصف نقطة مئوية ..إلا أن اللجنة ترى صعوبة خفض هذا المعدل إلى ذلك المستوى المشار إليه ، خاصة في ظل استمرار تفاقم الاختلالات في الموازين الاقتصادية الداخلية والخارجية ، وبلوغ عجز الموازنة العامة نسبة مرتفعة بلغت (8,3%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تتجاوز الحدود الآمنة .

وأورد البيان المالي حسب تقرير اللجنة في محور السياسة المالية ستة عشر بنداً وجدت اللجنة أنه لامعنى لها في ظل موازنة بنيت على عجز كبير يصل إلى (679) مليار ريال ، وتصل نسبته إلى (8,3%) من الناتج المحلي الإجمالي ،وسيفضي تنفيذ هذا العجز إلى تفاقم مشكلة الدين المحلي وأعبائه بصورة كبيرة وغير مسبوقة ، وهو ما سيعرض الاقتصاد إلى مزيد من المخاطر والضغوط والتحديات ، وتهديد ما تحقق من استقرار نسبي في مؤشرات التضخم ، وأسعار الصرف ، والاستقرار المالي والنقدي بشكل عام ، خاصة في ظل القيود الحقيقية التي تواجه جانب العرض في الاقتصاد الوطني .

ولاحظت اللجنة أيضاً أن العديد مما ورد في البيان المالي جاء في شكل صيغ عامة وعبارات مطاطة مثل (تفعيل القوانين وتفعيل عمل لجان مكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي) إضافة إلى أن بعضها قد ورد مجملاً وعاماً ، مثل عبارة (الحد من الإعفاءات ووضع الضوابط ..الخ) والتي كان يفترض أن تحدد القوانين التي يتوجب إعادة النظر فيها ، والقطاعات والمجالات المستهدفة ، حتى لاتعطي إشارات سلبية للمستثمرين .

كما لاحظت اللجنة أن بعض ما ورد مثل (إلزام الجهات باستقطاع الضرائب المستحقة عليها وتوريدها طبقاً للقوانين والقرارات واللوائح) ما كان يفترض أن يرد تحت محور السياسة المالية ، باعتبار ذلك من الأمور البديهية ، فالأصل في القوانين واللوائح والقرارات أنها ملزمة ، كما أن ذلك من مهام الجهة أو الجهات المطبقة للقوانين ، وأيضاً ما ورد بشأن (مواصلة تأهيل وتدريب موظفي وزارة المالية) والذي عده البيان المالي إحدى مفردات السياسة المالية للعام 2014م ، وهي من الجوانب الإدارية التفصيلية .

فضلاً عن أن أغلب ما ورد ، يمثل تكراراً لما ورد في السنوات السابقة ، مثل تفعيل عمل لجان مكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي ، أو فيما يخص إصلاح الأوضاع الاقتصادية واستكمال إدخال وتشغيل الأنظمة الحديثة في وزارة المالية ، وحوسبة الإجراءات والمعاملات المالية ، والربط الشبكي ، وهي من البرامج المتعثر تنفيذها في وزارة المالية والمصالح التابعة لها منذ سنوات .

كما لاحظت اللجنة أن البيان المالي في الجانب النقدي تضمن عدداً من السياسات ، والتي من أهمها تفعيل أدوات السياسة النقدية وبالأخص غير المباشرة ، ومنها عمليات السوق المفتوحة ، والمحافظة على حجم السيولة النقدية عند المستويات التي تتطلبها احتياجات إنجاز المعاملات الاقتصادية ، والسيطرة على معدل التضخم عند مستوى أحادي ، والحفاظ على استقرار سعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية عند مستوياتها الحالية ، والحفاظ على حجم الاحتياطات الخارجية عند الحدود الآمنة ، والمحافظة على سعر الفائدة الأساسي عند المستويات التي تضمن تحقيق سعر فائدة حقيقي على الودائع في البنوك.

ورأت اللجنة أهمية ما تضمنه البيان المالي في مجال السياسة النقدية ، وتؤكد على ضرورة الالتزام بما جاء فيها حتى يتم الحفاظ على ما تحقق من استقرار نسبي خلال السنوات الماضية في المؤشرات النقدية ، والتي كان للبنك المركزي وللسياسة النقدية التي اتبعها دور ايجابي في ذلك .

وفيما يخص الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد ، فقد لاحظت اللجنة أن هذا الجانب لم يكن ضمن أولويات الحكومة خلال العام المالي 2014م ، حيث خلا البيان المالي من أي سياسات أو إجراءات محددة ، يمكن الوقوف عليها ، كما أن ما جاء في رد الجانب الحكومي على استفسارات اللجنة بشأن السياسات والإجراءات المزمع تنفيذها خلال عام 2014م في جانب الإصلاحات الإدارية ومكافحة الفساد لم يكن مقنعاً للجنة ، بل إن معظم ما جاء في الردود يمثل كلاما إنشائيا وتكرارا لما أوردته الحكومات المتعاقبة في خططها وبرامجها وموازناتها السنوية ، ولم يحدث في الواقع أي تطوير أو إصلاح ملموس في الإدارة الحكومية ، ولم يكن لذلك أثر مالي يذكر على الموازنات العامة .. بل إن مشروع البصمة والصورة وتنظيف كشف الراتب من الأسماء المزدوجة والوهمية ظل يرحل من عام إلى آخر ومنذ أن بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في العام 1995م رغم توفر الموارد اللازمة لذلك.

وعليه فإن عدم تقديم رؤية واضحة ومحددة في البيان المالي لمشاريع موازنات 2014م يشير إلى أن حكومة الوفاق الوطني لا تعير موضوع الإصلاح الإداري اهتمامها ، وهو ما سيؤدي إلى تفاقم الاختلالات والفساد المالي والإداري في أجهزة ووحدات الإدارة العامة المدنية والعسكرية.

ولاحظت اللجنة فيما يخص سياسات تعزيز واستدامة النمو الاقتصادي التي تضمنها البيان المالي 2014م اتسام بعضها بأنه غير واقعي ومنها (تبني سياسات محفزة لتوجيه فوائض المؤسسات والتأمينات والصناديق الخاصة نحو استثمارات ذات إنتاجية عالية) وهو ما لا يتأتى في ظل الصعوبات والتحديات والمخاطر التي تواجه البيئة الاستثمارية وعلى رأسها الجوانب الأمنية والقضائية .

كما اتضح للجنة عدم الواقعية فيما أورده البيان المالي حول الدور المؤمل من قطاع النفط والغاز في رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار العام في البنى التحتية ذات العلاقة ، لتوسيع نطاق عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف للثروات النفطية والغازية والمعدنية ، والذي ترى اللجنة أنه غير واقعي أيضا ، وذلك بالنظر إلى عدم توفر الأموال العامة اللازمة لتحقيق ذلك، وعدم اعتماد أي مبالغ مالية في مشاريع موازنات 2014م لزيادة الاستثمار في البنى التحتية في قطاع النفط والغاز والثروات المعدنية ، وبذلك فإن مجمل ما ورد تحت محور سياسات تعزيز واستدامة النمو لا ترقى إلى مستوى السياسات التي يمكن من خلالها تعزيز واستدامة النمو ، وليس لها ما يسندها في الواقع ولا في أرقام ومؤشرات مشاريع الموازنات العامة 2014م .

وفي جانب البطالة أشارت اللجنة إلى أن البيان المالي توقع تراجع المعدل من (34%) في عام 2013م إلى (32%) عام 2014م ، وترى اللجنة أن المعدلات المشار إليها غير واقعية ، ولا تستند إلى أساس علمي في ظل تراجع الطلب على قوة العمل نتيجة تواضع وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الأعوام الماضية، وعدم وجود مؤشرات حقيقية لحدوث انتعاش اقتصادي في الأجل المنظور ، نتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية ، والتي تشكل في مجملها بيئة طاردة للاستثمار، يضاف إلى ذلك تزايد أعداد الداخلين سنوياً لسوق العمل ، والعودة الإجبارية والمفاجئة لنحو (135) ألف مغترب بنهاية عام 2013م ، مع العلم أن اللجنة كانت قد طلبت من الحكومة موافاتها بمؤشرات عن فرص العمل التي يُتوقع أن يُوفرها الاقتصاد الوطني ، خلال العام 2014م ، لكن يبدو أن ذلك غير متوفر لدى الحكومة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله يوم بعد غدٍ الأحد بمشيئة الله تعالى.